سلطة دبي
للخدمات المالية

برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق

تقرير للعامة 2013

صدر في أبريل 2014

المحتويات

1. مقدمة 2
2. حول هذا التقرير 5
3. سلطة دبي للخدمات المالية 6
4. النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها 7
4-1. اثباتات التدقيق والتشكيك المهني 7
4-2. مشاركة المسؤول عن التدقيق 8
4-3. الاستقلال 9
5. النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها 10
6. الملحق – 1 نتائج أخرى 11

ا. مقدمة

يسرني تقديم التقرير الثاني للعامة (التقرير) حول برنامج سلطة دبي للخدمات المالية للرقابة على التدقيق.

يغطي هذا التقرير عمليات التفيش على التدقيق والتي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية خلال الفترة من ا يناير 2013 إلى 31 ديسمبر 2013 (فترة التقرير).

شهد عام 2013 عدداً من الإنجازات الهامة فيما يتعلق بعملنا على التدقيق.

لقد أصدرنا أول تقرير للرقابة على التدقيق في أبريل 2013، حيث غطّى ذلك التقرير خمسَ سنوات من عمليات التفتيش على التدقيق والتي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية من سنة 2008 إلى سنة 2012. وقد حاز هذا التقرير على رضى الأشخاص المعنيين بالموضوع.

في عام 2013، أعلنت اللجنة الأوروربية (اللجنة) عن صدور قرارها بمنح نظام الرقابة على التدقيق لدى لسلطة دبي للخدمات المالية ''وضعا مُكافئا'' للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. بعد تقييم صارم للنظام الاشرافي لمدققي الحسابات في مركز دبي المالي العالمي، اعتبرت اللجنة نظام الرقابة على التدقيق لدى سلطة دبي للخدمات المالية مكافئا للنظام في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

أنجزت سلطة دبي للخدمات المالية تقييمها للمُدققين المُسجلين للشركات المساهمة العامة المدرجة (الشركات المساهمة العامة) في عام 2013. وقد كان هذا أول تقييم منذ توسيع سلطة دبي للخدمات المالية نطاق الرقابة على التدقيق ليشمل المُدققين المُسجلين والشركات المساهمة العامة.

على الصعيد الدولي، ساهمت سلطة دبي للخدمات المالية بقيادة جلسات حوار في ورشة عمل التفتيش السابعة للمنتدى الدولي لمُنظمي التدقيق المستقلين .ا. تُنظّم ورش العمل هذه سنويا لتدريب العاملين في مجال التفتيش على المُدققين ممن يعملون لدى الأعضاء في المنتدى الدولي لمُنظمي التدقيق المستقلين.

أنجزت سلطة دبي للخدمات المالية مراجعتها للأنظمة المتعلقة بالتدقيق. ومع خبرة عملية تزيد عن خمس سنوات في نظام المدققين، أتاحت عملية المراجعة الفرصة للتعامل مع المشاكل العامة الناجمة عن عمليات التفتيش على المدققين والاشراف عليهم. أُغلقت فترة الإستشارة بتاريخ 14 فبراير 2014 وقد وردتنا ردود مشجعة على نظام التدقيق المقترح.

استضافت سلطة دبي للخدمات المالية بالمشاركة مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز في الشرق الأوسط، إفطاراً تحت عنوان ''التحدّيات التي تواجه التوطين: جذب المواهب للعمل في المجال المالي''، وقد حضر هذه المناسبة قرابة 100 ممثل من قطاع المحاسبة والتمويل من مختلف أنحاء المنطقة.

ا. المنتدى الدولي للمُدققين المُستقلين هي منظمة لمُنظمي التدقيق المستقلين. الهدف الرئيسي للمنظمة هو تمكين أعضاءها من تبادل المعلومات بخصوص بيئة سوق التدقيق والتجارب العملية في النشاط التنظيمي في مجال التدقيق المستقل، مع التركيز على التفتيش على مكاتب التدقيق. حالياً يبلغ عدد الأعضاء 46 بما فيهم سلطة دبي للخدمات المالية

إن الهدف من برنامجنا للرقابة على التدقيق هو تقييم ما إذا كان المُدقّقون المُسجّلون في مركز دبي المالي العالمي مستوفين للمعايير العالمية. يبيّن كتيّب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية تلك المعايير والتي تشمل: المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) والمعايير الدولية للرقابة على الجودة (ISQCI) وقانون أخلاقيات العمل لمهنة المحاسبة (Code of Ethics) الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (FAC).

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتسجيل (17) مدققاً مسجلا .2. وإجراء ثماني (8) عمليات تفتيش، وتقييم أربعة عشر (14) مسؤول تدقيق ومراجعة أربعة وعشرين (24) ملف تدقيق .3. مع التركيز على جوهر عمل المُدققين المُسجلين وتقييم ما إذا كان قد تم الحصول على اثباتات كافية ومناسبة وتوثيق تلك الاثباتات لدعم النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص القرارات الرئيسية في عملية التدقيق.

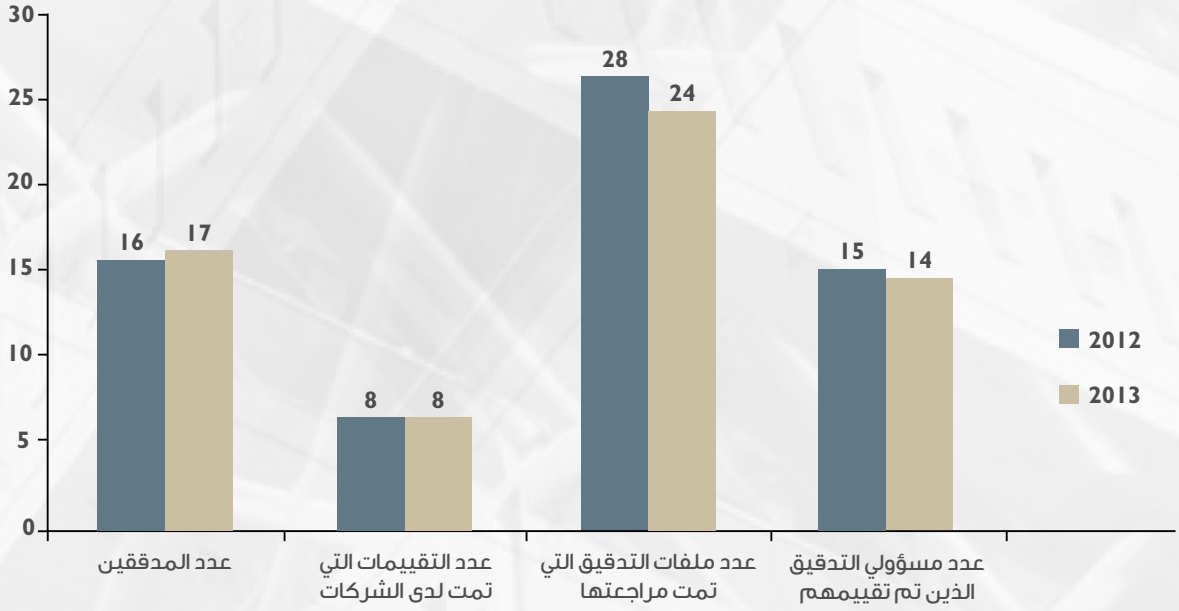

***المخطط 1**: ملخص نتائج الرقابة على التدقيق خلال فترة التقرير.*

في عام 2013، أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية أن عمليات الرقابة على التدقيق لهذه السنة ستركز على إثباتات التدقيق والتشكيك المهني ومشاركة المسؤولين عن التدقيق والاستقلال.

---

2. يمكن الحصول على قائمة كاملة بالمدققين المسجلين لدى سلطة دبي للخدمات المالية من خلال السجل العام للسلطة عبر http://www.dfsa.ae/PublicReqister/Default.aspx

3. ساعد معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز في الشرق الأوسط سلطة دبي للخدمات المالية في مراجعة ستة ملفات تدقيق

وقد سرني وجود تحسّن في هذه النواحي مقارنة بسنة 2012. شاركت الغالبية العظمى من المسؤولين عن التدقيق في إجراءات التدقيق من البداية إلى النهاية، بحيث كان هؤلاء المسؤولين هم من يتحكمون ويقودون عمليات التدقيق. لاحظنا أن مسؤولي التدقيق اصبحوا يتصرفون بتشكيك مهني أكبر وأن المُدققين المُسجلين بذلوا جهداً ملحوظاً للمحافظة على استقلالهم. إلا أننا وجدنا كذلك بعض الحالات التي ساعد فيها موظفون من المُدققين المُسجلين في إعداد البيانات المالية. ووجدنا كذلك في بعض الحالات أن بعضهم كانوا أفراداً مُرخصين، الأمر الذي يعني أنهم يتحملون مسؤولية الإدارة مع الاستمرار في تدقيق البيانات المالية.

ترسل سلطة دبي للخدمات المالية النتائج التي توصلت إليها إلى المُدققين المُسجلين كلٌّ على حده وكذلك تنشر تلك النتائج من خلال جلسات التواصل التي تشير إلى اجمالي النتائج التي تم التوصل إليها في عمليات التفتيش للسنة المنقضية والنواحي التي يتعين الاهتمام بها في برنامج التفتيش للسنة التالية.

أما بخصوص كافة النتائج الرئيسية المعروضة في هذا التقرير، فقد اتخذت سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة واسعة من الإجراءات التي تراوحت ما بين ملاحظات خطية ومتطلبات محددة وجهت للمُدققين المُسجلين لإتخاذ الإجراءات التي تمت التوصية بها وفي بعض الحالات تمثلت تلك الإجراءات في ابقاء المسؤولين عن التدقيق تحت المراقبة الدقيقة.

وستستمرسلطة دبي للخدمات المالية في سنة 2014 بالتفتيش على المُدققين المُسجلين من الشركات المرخصة ومؤسسات السوق المُرخصة والشركات المساهمة العامة. تتضمن نواحي التركيز مستقبلا للمُدققين المُسجلين ما يلي:

1) التخطيط للقيام بتدقيق البيانات المالية؛ و

2) الأهمية النسبية (المادية) في تخطيط التدقيق وأداءه.

إنني على ثقة بأنكم ستجدون أن قراءة هذا التقرير ستساعدكم على فهم الدور الذي تقوم به سلطة دبي للخدمات المالية والتوقعات بخصوص المُدققين المُسجلين في مركز دبي المالي العالمي.

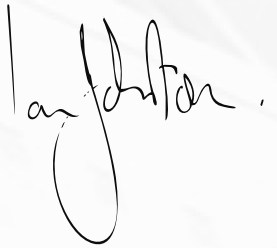

ايان جونستون
الرئيس التنفيذي

2. حول هذا التقرير

يلخص هذا التقرير نتائج زيارات الرقابة على المُدققين المُسجلين للشركات المُرخصة ومؤسسات السوق المُرخصة والشركات المساهمة العامة، والتي قامت بها سلطة دبي للخدمات المالية خلال فترة اثني عشر (12) شهرا ويبين المشاكل الرئيسية التي ظهرت خلال عام 2013.

يلتزم التقرير بالمبادئ الأساسية .4 للمنتدى الدولي لمُنظمي التدقيق المستقلين والخاصة بمُنظمي التدقيق المستقلين وخاصة المبدأ 3 المتعلق بالشّفافية ومساءلة مُنظمي التدقيق.

في سياق مراجعة عينة تتألف من مجموعة مختارة من ملفات التدقيق، قد تعمل الزيارات الرقابية على تحديد نواحي الخلل في ملف التدقيق، على الرغم من أن الزيارات الرقابية لا تهدف إلى مراجعة كافة ملفات التدقيق للمُدققين المُسجلين أو توضيح كل خلل قد يوجد في ملف التدقيق. وعليه، فإن هذا التقرير لا يقدم أي تأكيد بأن عمليات تدقيق المُدققين المُسجلين للبيانات المالية خالية من الإخلالات الأخرى التي لم يرد ذكرها في هذا التقرير.

ما لم يبين خلاف ذلك، لا تنطبق كافة المسائل الواردة في هذا التقرير على كل مُدقق مُسجل.

خلال فترة التقرير، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بعمليات تفتيش ركزت على التزامات المُدققين المُسجلين بمكافحة غسل الأموال. لم ترد نتائج تلك العمليات في هذا التقرير.

لا يغطي هذا التقرير أية اجراءات تنفيذية اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية بحق المُدققين المُسجلين. تم ادراج حصيلة الإجراءات التنفيذية على موقع سلطة دبي للخدمات المالية (www.dfsa.ae) ومن خلال بيانات صحفية منفصلة.

تعتبر الإشارات إلى ''حالات'' و''مناسبات'' و''ملفّات التدقيق'' و''فِرَق التّدقيق'' في النتائج إشاراتٍ تتعلق بنتائج تدقيق معين في حين تعتبر الإشارة إلى ''المُدقِّق المُسجَّل'' إشارةً بخصوص المسائل المتعلقة بمكتب التدقيق ككل.

في الجزء الخامس 5، وردت بعض المعلومات للمقارنة والتي تمت إعادة تصنيفها لتتوافق مع عرض هذه السنة.

نرجو أن يكون هذا التقرير مفيدا للمُدقّقين المُسجَّلين وغيرهم من مكاتب التّدقيق والشركات المُرخصة ومؤسسات السوق المُرخَّصة والشركات المساهمة العامة ولجان التدقيق وغيرها من الأطراف المعنية.

---

4. تهدف المبادئ الأساسية إلى ترويج الإشراف على التدقيق المستقل عالميا، لتساهم بذلك في الهدف الأسمى للأعضاء ألا وهو خدمة المصلحة العامة وتعزيز حماية الاستثمار بتحسين جودة التدقيق.

3. سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المستقلة المنظّمة لكافة الخدمات المالية والخدمات غير المالية المحددة والخدمات المهنية التي تتم ممارستها في أو انطلاقاً من مركز دبي المالي العالمي ، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشِئت لهذا الغرض في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تنظِّم سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة كبيرة من الشركات القائمة في مركز دبي المالية العالمي، وتشمل البنوك وشركات التأمين ومديري الصناديق وشركات الاستشارات والوسطاء والبورصات وبيوت المقاصة، ووكالات تصنيف الائتمان والمُدققين المُسجلين والأعمال والمهن غير المالية المحددة. وتقدم تلك الشركات مجموعة كبيرة من الخدمات لعملائها، وتشمل تلك الخدمات التمويل الإسلامي.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي وتنفيذها. وقد وافقت سلطة دبي للخدمات المالية كذلك على تفويض صلاحيات من مسجل الشركات في مركز دبي المالي العالمي للتحقيق في شؤون الشركات وشركات الأعمال في مركز دبي المالي العالمي عند الاشتباه بأي إخلال جوهري بقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومباشرة سبل المعالجة التنفيذية المتوفرة لمسجل الشركات.

بخصوص المدققين المسجلين، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية المسؤولية عن تسجيل المُدققين المُسجلين في مركز دبي المالي العالمي والاشراف عليهم ووقفهم عن العمل والغاء قيدهم بخصوص الشركات المرخصة ومؤسسات السوق المرخصة والشركات المساهمة العامة.

4. النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها

بشكل عام، لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية تحسُّناً مقارنة بعام 2012. كشفت عمليات المراجعة التي تمت على ملفات التدقيق في أوساط المُدققين المُسجلين عن عددٍ قليلٍ من المشاكل التي تتعلق بكفاية وملائمة الإثباتات التي حصل عليها المدققون المسجلون لدعم النتائج التي توصلوا إليها في النواحي الجوهرية من التدقيق. وقد كانت النتائج الرئيسية التي تم التوصُّل إليها في تلك النواحي كما يلي:

1.4 اثباتات التدقيق والتشكيك المهني

ركزت الزيارات التي قمنا بها للرقابة على التدقيق على تحديد ما اذا حصل المسؤولون عن التدقيق على اثباتات كافية ومناسبة تمكّنهم من التوصُّل إلى استنتاجات معقولة لاسناد رأيهم عليها.

لاحظت سلطة دبي للخدمات المالية تحسُّنات في هذه النواحي مقارنة بسنة 2012. تصرف غالبية المسؤولين عن التدقيق بتشكيك مهني أكبر وحصلوا على إثباتات تدقيق ذات جودة. على الرغم من أننا وجدنا بعض المشاكل البسيطة التي تتعلق بالمستندات، الا أننا وجدنا أنه قد تم الحصول على إثباتات تدقيق كافية في غالبية ملفات التدقيق.

وقد طرحنا على المسؤولين عن التدقيق السؤال عمّا إذا كانت الاثباتات التي تم الحصول عليها وتوثيقها في ملفات التدقيق بالنسبة لتأكيدات معينة في التدقيق كافية ومناسبة وتدعم القرارات الرئيسية التي صدرت للوصول إلى استنتاجاتهم ولتكوين رأيهم.

النتائج التي تم التوصل إليها في ملفات معينة

- لم يحدد فريق التدقيق أموال العميل التي تم ايداعها في حساب مصرفي خاص بشركة مرخصة. تم استلام النقد من مستثمر قبل نهاية السنة وتم الاحتفاظ به في الحساب المصرفي الخاص بالشركة المرخصة في نهاية السنة دون فصله بشكل مناسب. لا تسمح رخصة الشركة المرخصة بأن تحتفظ بأموال العملاء أو بالاستثمار لحساب المستثمرين.

  وكذلك، لم يأخذ فريق التدقيق بعين الاعتبار التزاماته بإبلاغ سلطة دبي للخدمات المالية بهذه المسألة ولا المضاعفات المترتبة على ذلك في تقرير التدقيق للشركة المرخصة.

- تم القيام بأعمال تدقيق غير مرضية على رصيدٍ نقديٍّ جوهري. لم يؤدِّ فريق التدقيق إجراءات تدقيق كافية للتحقق من وجود هذا المبلغ وتقييمه. إذ اعتمد فريق التدقيق فقط على التأكيد الداخلي الصادر عن الإدارة بخصوص هذا المبلغ النقدي.

- لم يسيطر فريق التدقيق على إجراءات التأكيد الخارجية. تشكل التأكيدات التي يتم استلامها مباشرة من أطراف ثالثة مستقلة اثباتات ذات جودة عالية. أقر المدقق المسجل أن إجراءاتهم الداخلية بحاجة إلى تعديل للحرص على سيطرة المدقِّق المسجَّل على إجراءات ارسال التأكيدات المصرفية.

2.4 مشاركة المسؤول عن التدقيق

وفقاً لقوانين سلطة دبي للخدمات المالية، يتوجب على المدقق المسجل تعيين مسؤول تدقيق يكون مسؤولاً عن توجيه عملية التدقيق والإشراف عليها وأداءها.

على مسؤول التدقيق تولي المسؤولية عن جودة كل عملية تدقيق ككل تسند إلى مسؤول التدقيق المعني وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 220 ''ضبط جودة أعمال تدقيق البيانات المالية''.

لقد اطَّلعنا على ملفات تدقيق بحثاً عمّا يثبت مشاركة مسؤولي التدقيق بشكل كاف ومناسب. وقد وجدنا أن الغالبية العظمى من مسؤولي التدقيق شاركت في أعمال التدقيق من البداية إلى النهاية بحيث كان هؤلاء المسؤولين هم من يتحكمون ويقودون عمليات التدقيق هذه. وقد وجدنا الحالات التالية المنفصلة:

النتائج التي تم التوصل إليها من ملفات معينة

- لم يشارك المسؤول عن التدقيق الذي أسندت اليه المسؤولية عن توقيع تقرير التدقيق، بشكل كاف في التدقيق. لم يتوصل مسؤول التدقيق في الوقت المناسب إلى استنتاج حول المبالغ المحتجزة للعميل والمسائل المتعلقة بالاستقلال. ولم نجد كذلك ما يثبت اعتماد خطة التدقيق في الوقت المناسب. تتيح عمليات المراجعة من قبل مسؤول التدقيق في الأوقات المناسبة لكل مرحلة من مراحل أعمال التدقيق واثناء القيام بأعمال التدقيق حل مشاكل كبرى في الوقت المناسب.

  لم يحضر المسؤول عن التدقيق اجتماع التخطيط الذي عقده الفريق. يتطلب معيار التدقيق الدولي رقم -315 ''فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية'' وجود حوار ما بين أعضاء فريق التدقيق بمن فيهم المسؤول عن التدقيق. ويجب أن يركز هذا الحوار تحديدا على الكيفية والمواضع التي قد تدعو إلى الشك بوجود أخطاء جوهرية تعزى إلى الإحتيال في البيانات المالية للمُنشأة.

- خضع المدقق المسجل لمتطلب المراجعة الخارجية لضبط الجودة الذي تفرضه سلطة دبي للخدمات المالية. وقد اطلعت سلطة دبي للخدمات المالية على تقارير المراجعة الخارجية لضبط الجودة حول نفس ملفات التدقيق التي تم التفتيش عليها من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. لم تتوصل تقارير المراجعة الخارجية لضبط الجودة إلى المشاكل التي حددتها سلطة دبي للخدمات المالية أثناء التفتيش على هذه الملفات.

  الهدف من تقارير المراجعة الخارجية لضبط الجودة هو تقديم تقييم موضوعي، في تاريخ التقرير أو قبله، حول القرارات الهامة التي أصدرها فريق التدقيق والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق في إعداد التقرير. استنتجت سلطة دبي للخدمات المالية أن المراجعة الخارجية لضبط الجودة لم تتمكن من القيام بواجباتها بشكل فعال.

3.4 الاستقلال

يُعرّف قانون الإتحاد الدولي للمحاسبين الاستقلال على أنه الاستقلال الذهني .5. والظاهري .6.

لقد راجعنا مدى الالتزام بقانون الإتحاد الدولي للمحاسبين مع التركيز على متطلبات الإستقلال والتضارب في سياق الخدمات من غير خدمات التدقيق التي تقدم إلى عملاء التدقيق. وقد لاحظنا أن المدقين المسجلين عموما ملمّون بمتطلبات قانون الإتحاد الدولي للمحاسبين وقد بذلوا جهوداً ملحوظة في المحافظة على استقلالهم. كما خضع المدققون المسجلون لبرنامج تدريبي صارم لابقاء موظفيهم على اطلاع على آخر المستجدات بالنسبة لمتطلبات الاستقلال.

لقد وجدنا في عدد قليل جداً من ملفات التدقيق أن موظفي المُدققين المُسجلين ساعدوا في إعداد البيانات المالية. بالاضافة إلى ذلك وفي بعض الحالات، عمل المدققون كفرد مرخص وبذلك فقد تولوا مسؤولية الإدارة مع الاستمرار في تدقيق البيانات المالية.

النتائج التي تم التوصل إليها من ملفات معينة

- قدم فريق التدقيق المساعدة في إعداد البيانات المالية لاثنين (2) من عملاء التدقيق لديهم. حسب قانون أخلاقيات العمل لمهنة المحاسبة، فان إعداد البيانات المالية لعميل من عملاء التدقيق ينشأ عنه خطر وجود حالة مراجعة البيانات المالية ذاتياً حين يقوم فريق التدقيق بعد ذلك بتدقيق البيانات المالية التي أعدّها بنفسه.

  يجوز للمدقق المسجل تقديم خدمات تتعلق بإعداد البيانات المالية بناء على المعلومات الواردة في الميزانية التجريبية لعميل التدقيق الذي لا يكون منشأة مصلحة عامة طالما تم الحد من الخوف من نشوء حالة المراجعة الذاتية إلى المستوى المقبول. وفي جميع الأحوال، يجب تقييم أهمية ذلك الخطر الناشىء وتطبيق الإجراءات الوقائية عند اللزوم للتخلص من الخطر أو للحد منه إلى مستوى مقبول. تتضمن الإجراءات الوقائية الترتيب لأداء تلك الخدمة من قبل فرد ليس عضوا في فريق التدقيق.

  بناء على المناقشات التي تمت مع الشخص المسؤول عن كلا التدقيقين، قام أعضاء فريق التدقيق الذين ساعدوا في إعداد تلك البيانات المالية لاحقا بأداء التدقيق. على الرغم من أن فريق التدقيق أشار، كما يجب، إلى وجود خوف من التدقيق الذاتي، إلا أنهم لم يوثقوا التقييم الذي استندوا إليه للتوصل إلى تخفيف خطر التدقيق الذاتي ليصبح على المستوى المقبول.

---

5. الاستقلال الذهني: هو الحالة الذهنية التي تسمح بالتعبير عن الاستنتاج دون التاثر بأية مؤثرات من شأنها أن تؤثر على الحكم المهني، فتسمح بذلك للفرد بالتصرف بنزاهة وبممارسة الموضوعية والتشكيك المهني.

6. الاستقلال الظاهري: هو تجنب الظروف والوقائع التي تكون من الأهمية بحيث تؤدي لأن يتوصل أي طرف خارجي لديه كم معقول من المعلومات إلى الشك في النزاهة أو الموضوعية أو ممارسة التشكيك المهني لدى مكتب التدقيق أو أي من أعضاء فريق التدقيق وذلك بعد النظر إلى تلك الظروف والوقائع وتحليلها.

- تم تعيين المدقق المسجل كمدقق حسابات مستقل لشركتين مرخصتين (2) يعمل أحد أعضاء فريق التدقيق في أحداهما كمسؤول الامتثال الخارجي للشركة المرخصة. حسب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية، فإن نشاط مسؤول الامتثال هو نشاط مرخص تتم مزاولته من قبل فرد يكون عضو مجلس ادارة أو شريك أو أحد كبار المدراء في الشركة المرخصة. لم يوثّق ملف التدقيق بشكل كاف ومناسب الإستنتاج الذي توصل اليه المدقق المسجل مع متطلبات الإستقلال ولا موضوع أية مناقشات ذات علاقة تدعم ذلك الاستنتاج.

5. النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها

صنفت سلطة دبي للخدمات المالية النتائج الأخرى في الفئات التالية:

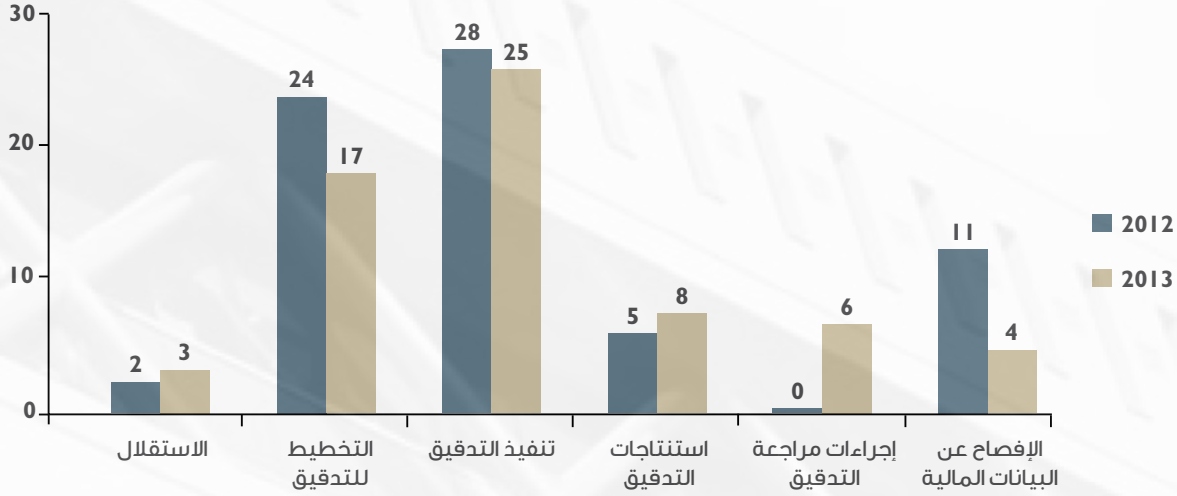

***المخطط 2**: عدد ملفات التدقيق التي احتوت على هذه النتائج.*

تم ابلا غ المُدققين المُسجلين بهذه النتائج بشكل مفصل.

يبين الملحق I ملخصاً كاملاً بكافة النتائج التي تم التوصل إليها. على الرغم من أن سلطة دبي للخدمات المالية وجدت بعض المشاكل البسيطة التي تتعلق بالتوثيق في 83% من ملفات التدقيق التي تم التفتيش عليها، الا أن تلك المشاكل لم تكن ذات أهمية.

المشاكل الرئيسية

تخطيط التدقيق

- 29% من ملفات التدقيق التي تم التفتيش عليها لم تأخذ بعين الاعتبار حق المدقق وواجبه بإبلا غ سلطة دبي للخدمات المالية بموجب المادة 104(3) من قانون مركز دبي المالي العالمي رقم I لسنة 2004؛ و
- 13% من ملفات التدقيق التي تم التفتيش عليها لم تظهر إثباتاً كافياً بأنه قد تم اتخاذ الإجراءات المطلوبة للتعامل مع خطر الإحتيال، حسبما هو مبين في معيار التدقيق الدولي رقم 240- ''مسؤولية المدقق في اعتبار الإحتيال عند تدقيق البيانات المالية''.

استنتاجات التدقيق

- 17% من ملفات التدقيق التي تم التفتيش عليها لم تثبت وجود تواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.

الملحق ١ - نتائج أخرى

فيما يلي ملخصٌ كاملٌ حول أهم النتائج التي وردت في الجزء 5 من هذا التقرير

بيان النتائج الأخرى	عدد ملفات التدقيق التي احتوت على هذه النتائج		عدد المدققين الذين وجدت لديهم هذه النتائج	
	2013	2012	2013	2012
الاستقلال				
المساعدة في إعداد البيانات المالية لعملاء التدقيق «خطر المراجعة الذاتية»	2	2	١	١
عدم الحصول على إخلاء طرف خطي أصولي في الوقت المناسب من المدقق السابق	١	Nil	١	Nil
تخطيط التدقيق				
عدم اعتبار حق المدقق وواجبه بابلاغ المنظمين بموجب المادة 104(3) من قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ١ لسنة 2004	7	7	3	3
عدم إبراز اثبات كاف على اتخاذ الإجراءات المطلوبة للتعامل مع خطر الاحتيال، حسبما هو مبين في معيار التدقيق الدولي رقم 240– «مسؤولية المدقق في اعتبار الإحتيال عند تدقيق البيانات المالية»	3	4	2	2
عدم توثيق فهم الضوابط الداخلية للمنشأة المتعلقة بالتدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 315 - «فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية»	2	2	١	١
عدم كفاية توثيق تخطيط التدقيق للإلتزام بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 315– «فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية»	2	2	١	١
عدم وجود إثبات لدعم الإجراءات التحليلية حسبما هو مطلوب في معيار التدقيق الدولي رقم 520 «الإجراءات التحليلية»	2	2	١	١
النسبية	١	١	١	١
عدم توثيق المسائل التي تمت مناقشتها في اجتماع التخطيط الذي عقده الفريق	Nil	6	Nil	2
تنفيذ التدقيق				
احتوت ملفات التدقيق على مشاكل بسيطة تتعلق بالتوثيق	20	10	8	8
عدم ممارسة السيطرة المناسبة على إجراءات التأكيدات الخارجية حسبما هو مطلوب بموجب معيار التدقيق رقم 505– «التأكيدات الخارجية»	3	10	١	5
عدم إظهار إجراء اختبار واضح للتحقق من أن التعاملات النقدية قد بدأت في نفس الفترة	2	Nil	2	Nil
بدت إثباتات التدقيق على العوائد غير كافية وجودة مستندات التدقيق كانت ضعيفة	Nil	5	Nil	3

بيان النتائج الأخرى	عدد ملفات التدقيق التي احتوت على هذه النتائج		عدد المدققين الذين وجدت لديهم هذه النتائج	
	2013	2012	2013	2012
عدم وجود إجراء معياري لاختيار حجم العينة	Nil	2	Nil	1
عدم توثيق الأساس المنطقي للاستنتاج	Nil	1	Nil	1
استنتاجات التدقيق				
عدم وجود ما يثبت التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 260 - «التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة ومعيار التدقيق رقم 265» – «عيوب التواصل في الرقابة الداخلية مع المسؤولين عن الحوكمة»	4	Nil	3	Nil
عدم كفاية توثيق العمل الذي تم في أحداث تالية	2	Nil	1	Nil
عدم كفاية توثيق العمل الذي تم حول قيود جوهرية في السجل	2	Nil	1	Nil
مضمون خطاب الإقرارات غير ملتزم بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 580 – «الإقرارات الخطية»	Nil	3	Nil	1
عدم تقييم وتوثيق مجموع الأخطاء الناجمة عن التدقيق والتي لم يتم تصحيحها	Nil	2	Nil	1
إجراءات مراجعة التدقيق				
«EQCR» مراجعة الرقابة على جودة التعيين	3	Nil	2	Nil
عدم مشاركة المسؤول عن التدقيق في كامل التدقيق	3	Nil	2	Nil
البيانات الواردة في البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات				
هناك مشاكل بسيطة تتمثل في عدم التزام البيانات الواردة في البيانات المالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	4	5	2	3
الإشارات في تقرير التدقيق إلى قوانين لا تنطبق	Nil	5	Nil	2
عدم التزام رأي التدقيق بمتطلبات كتيّب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية	Nil	1	Nil	1
على مستوى المكتب ككل				
عدم وجود اجراء رسمي وموثق لتقييم الشركاء/ الموظفين	N/A	N/A	1	5
عدم اتباع آلية مناسبة للتحقق من حدود تأمين التعويض المهني	N/A	N/A	Nil	4
عدم الإحتفاظ بسجلات تدريب	N/A	N/A	Nil	1

هاتف: 1500 362 4 971+
فاكس: 0801 362 4 971+
صندوق بريد: 75850
الطابق 13، مبنى البوابة، مركز دبي المالي العالمي
دبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الالكتروني: info@dfsa.ae
الموقع الالكتروني: www.dfsa.ae